جامعة سعد دحلب البليدة

الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)

13-14 ديسمبر 2011

قائمة التدفقات النقدية:

مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر

د. رحيم حسين أ. بن فرج زوينة

جامعة برج بوعريريج - الجزائر

قائمة التدفقات النقدية مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر

الدكتور: رحيم حسين **الأستاذة : بن فرج زوينة**

تخصص: إقتصاد **تخصص محاسبة**

0661851595 **0776333533**

rahim hocine@yahoo.fr benfradjz@yahoo.fr

يوفر نظام المعلومات المحاسبية عددا من المخرجات أو التقارير لتلبية احتياجات مجموعة من المستخدمين من خارج الوحدة ومن داخلها، وتهتم المحاسبة المالية كنظام فرعي لنظام المعلومات المحاسبية بإنتاج مجموعة من القوائم المالية تلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين الخارجيين، هذا بالإضافة إلى كونها ذات منفعة لإدارة الوحدة الإقتصادية بمستوياتها المختلفة. وتعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المنشاة في عملية إتخاد القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمنشاة لأن القوائم المالية تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات عن نتيجة نشاط المشروع خلال فترة مالية سابقة، وتعتبر من أهم مخرجات النظام المحاسبي، فهي عرض منظم للبيانات والمعلومات المالية التي تقدم للمستفدين منها بمختلف تخصصاته ومستوياتهم، بما في ذلك من لهم قدرة محدودة على فهمها.

إن العلاقة بين القوائم المالية الأساسية –الميزانية العامة وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية وحتى قائمة التدفقات النقدية – مبنية على أساس مبدأ الترابط مع بعضها البعض، كما أنها مكملة لبعضها البعض، لذلك لا يمكن لأي قائمة من تلك القوائم بمفردها أن تلبي كافة احتياجات مستخدمي التقارير المالية.

مقدمة حول مكونات القوائم المالية:

تفاوتت أهمية القوائم المالية عبر تاريخ الممارسات والمفاهيم والمبادئ المحاسبية، ففي الوقت الذي كانت فيه الميزانية تحتل مكانة بارزة بين القوائم الأخرى من حيث الأهمية منذ القرن السابع حتى بدايات القرن العشرين، باعتبار أنها تعبر وتعكس المركز المالي للشركة ، القانونية التي كانت سائدة ذلك الوقت، والتي كانت تعتقد أن الميزانية هي أفضل ضمان لسداد الالتزامات اتجاه الآخرين، إلا أن وجهة النظر هذه تراجعت لصالح قائمة الدخل منذ تشكيل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، وازدياد دور المنظمات والاتحادات المهنية المحاسبية. وقد أشارت لجنة الإجراءات المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أن من المهم جدا عرض صافي الدخل بشكل دقيق ومتوازن قدر

الإمكان، دون زيادة أو نقصان في البيانات، ومع الأهمية المتزايدة لقائمة الدخل ، أخذ ينظر إلى الميزانية العمومية كصلة وصل بين قائمتي متتاليتين. ومنذ ذلك الحين وحتى تأسيس مجلس معايير المحاسبة المالية في عام 1973، تم التعامل مع قائمة الدخل باعتبارها الأكثر أهمية لأنها تقدم معلومات ذات علاقة بتقييم أداء الإدارة وقدرتها على توليد الأرباح، وهو الضمان الأساسي لضمان سداد القروض وأعبائها، وتغير هذا الحال بجهود مجلس معايير المحاسبة المالية الذي أعطى درجة أهمية متساوية لمجموع القوائم المالية الأساسية الأربع المتمثلة في الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية. ويجب أن تكون هذه القوائم مترابطة ومتكاملة إذا أريد لها أن تؤدي دورها بالشكل الصحيح، ويأتي هذا الترابط كنتيجة لأنها تخضع لعملية القياس نفسها ، مثل القياس وفق التكلفة التاريخية أو غيرها، ونتيجة لتطبيق القيد المزدوج على عمليات المنشأة كافة، وهي مكملة لبعضها بعضا، فهي تعكس معلومات متنوعة ومختلفة عن المنشاة الاقتصادية والعمليات المالية التي تخصها، وبالتالي فان أية قائمة مالية من هذه القوائم لا تستطيع أن تعكس صورة واضحة عن حال المنشاة بمفردها، والمستخدم يحتاج لجميع هذه القوائم لتشكيل صورة واضحة عن هذه المنشاة .

يمكن تلخيص مكونات القوائم المالية في الشكل التالي:

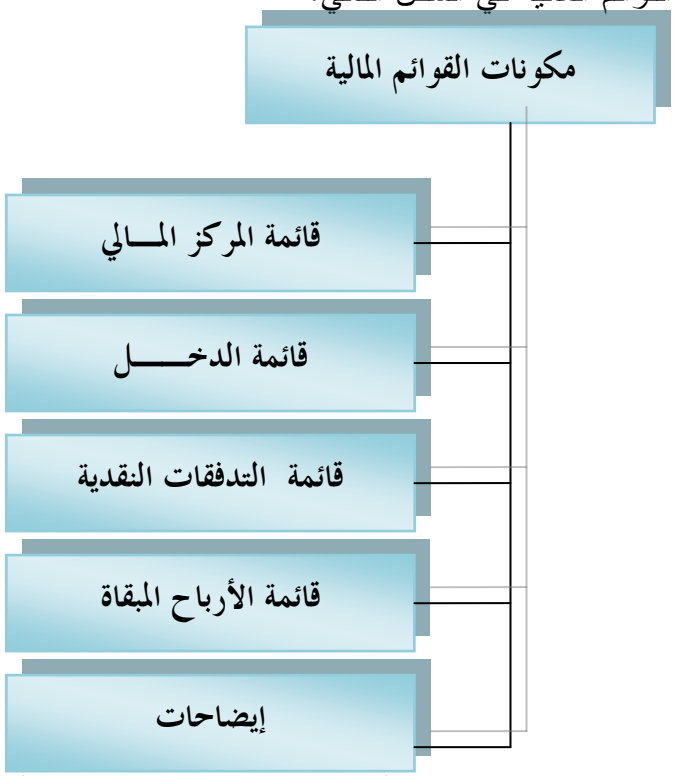

و يجب أن ينظر إلى تلك القوائم على أنها بدائل لبعضها البعــض وأن هناك علاقــة بينها، حيث خلال الفترة الزمنية تعد المنشأة قائمة المركز المالي [الميزانية] التي توفر رؤية ساكنة في ضوء الجوانب المالية لمركز المنشأة ، وتغطى القائمتان ، قائمة الدخل وقائمة التدفقات

النقدية الفترة الزمنية البينية بين الميزانيتين وتساعدان في تفسير التغيرات الهامة التي حدثت خلال الفترة،

كما يمكن أن نعبر عن أنواع القوائم المالية بشكل آخر:

الشكل:13 : عناصر القوائم المالية:

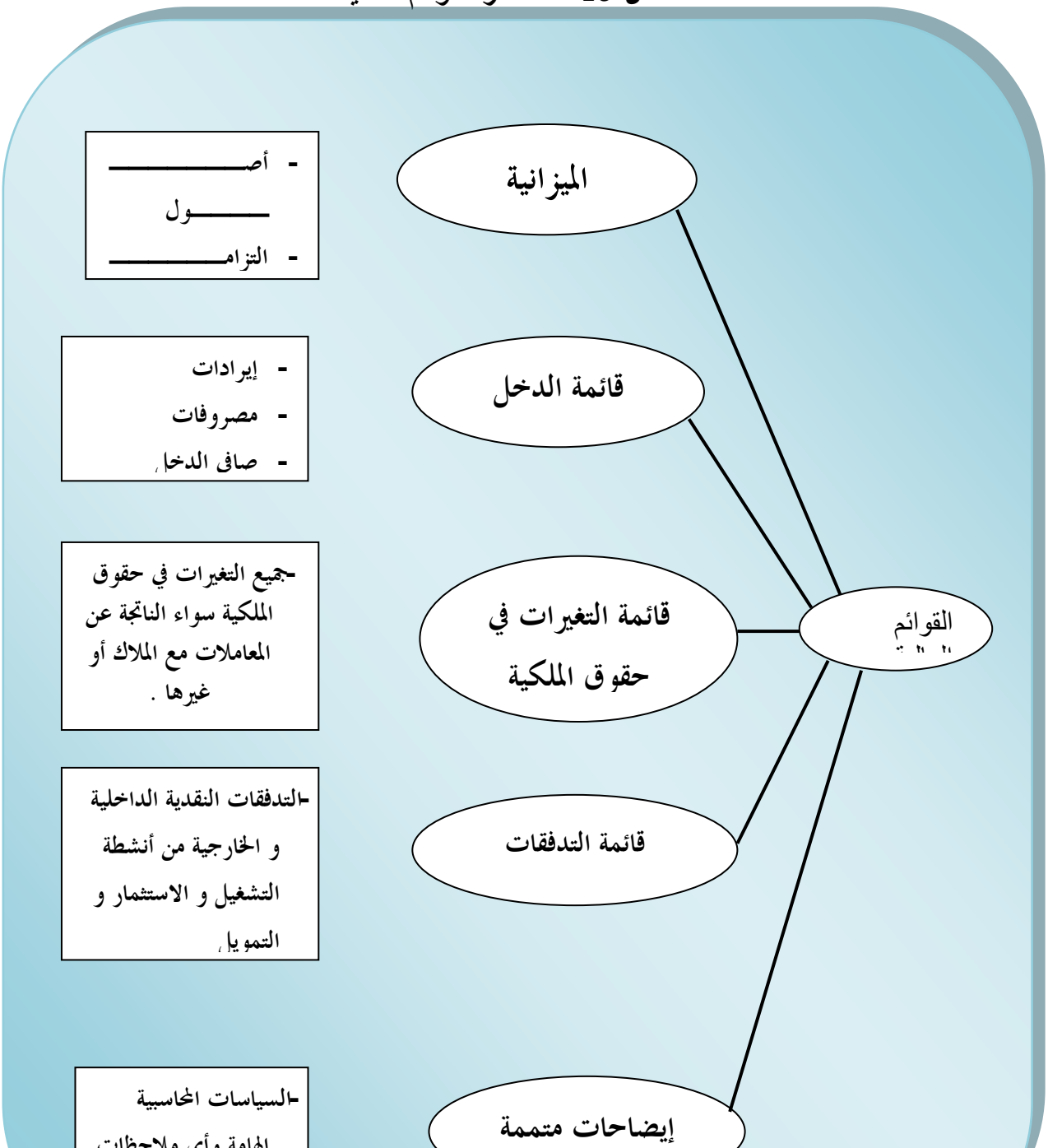

تحتوى القوائم المالية على إيضاحات وجداول إضافية ومعلومات أخرى، على سبيل المثال يمكن أن تحتوى على معلومات إضافية ملائمة لحاجات المستخدمين حول بنود في الميزانية العمومية وقائمة الدخل، ويمكن كذلك أن تحتوى على إيضاحات حول الأخطار وعدم التأكد الذي يؤثر على المنشأة، وأية موارد والتزامات غير معترف بها في الميزانية العمومية (مثل احتياطات المعادن)، ويمكن أن توفر على شكل معلومات إضافية كذلك معلومات عن القطاعات الجغرافية والصناعية وعن التأثير على المنشأة نتيجة تغير الأسعار .

إن الأجزاء المكونة للقوائم المالية متداخلة لأنها تعكس جوانب مختلفة لنفس العمليات المالية أو الأحداث الأخرى ، فمع أن كل قائمة تحتوى معلومات مختلفة عن الأخرى إلا أنه لا يمكن لأي منها أن تخدم غرضا واحد أو أن توفر كافة المعلومات الضرورية لحاجات محّددة للمستخدمين، فمثلا قائمة الدخل تعطي صورة غير كاملة عن الأداء ما لم تستخدم بالاشتراك مع الميزانية العمومية وقائمة التغيرات في المركز المالي.

أولا: أسس و إجراءات إعداد وعرض القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الدولية .

لقد أولت معايير المحاسبة الدولية IAS التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة باعتبارات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و إعداد القوائم المالية حيث كانت اللجنة عند نشأتها تركز على طريقة العرض و الإفصاح في البيانات المالية أكثر من اهتمامها بطرق القياس والاعتراف[1] ، فبالإضافة إلى المعيار المحـــاسبي الدولي (1) "**عرض البيانات المالية** " والمعيار المحاسبي الدولي 30 "**الإفصاح عن البيانات للمصارف والمؤسسات المالية المتشابهة** " ، خصصت كذلك في كل من المعايير الأخرى الصادرة عنها قواعد خاصة بالإفصاح عن المعلومات التي تخص الموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير.

1 نعيم سابا خوري ، تحرير خدمات المحاسبة والتدقيق، المدقق ، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، العدد71 /72، 2007، ص 2.

يهدف المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) إلى وصف أسس عرض القوائم المالية المعدة للاستخدام العام وذلك بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال. وحتى تكون هذه القوائم ذات جودة عالية يجب أن تحتوي على معلومات وبيانات ملائمة وذات مصداقية و موثوقية .

وبناءا عليه فإن الأهداف الرئيسية للمعيار تتلخص بالآتي[2] :

- تحديد الأسس الواجب إتباعها لعرض القوائم المالية ذات الغرض العام .
- التأكيد على توفر خاصية المقارنة بين القوائم المالية لنفس الشركة عبر القنوات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال.
- تحديد الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية، وتحدد الحد الأدنى من البيانات الواجب نشرها في القوائم المالية.
- لم يحدد المعيار التفاصيل الخاصة بالاعتراف والقياس والإفصاح عن عمليات دقيقة ومحددة، بل ترك هده الأمور للمعايير الأخرى.

وينطبق هذا المعيار على كافة أنواع المشاريع بما في ذلك المصارف وشركات التأمين لكن هنالك متطلبات إضافية للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى تتناسب مع متطلبات هذا المعيار، ورد ذكرها في معيار المحاسبة الدولي رقم (30) سوف نتعرض له فيما بعد.

1- أسس واعتبارات إعداد القوائم المالية:

حددت معايير المحاسبة الدولية بشكل مفصل متطلبات العرض العادل للبيانات المالية التي تعدها الشركات، ويعد المعيار الأول المعيار الذي حدد الاعتبارات العامة والشاملة لعرض القوائم المالية والارشادات الخاصة بمكوناتها. كما أن لهذا المعيار أهمية كبيرة في طريقة معالجة موجودات و التزامات وحقوق الملكية للمنشأة و طريقة الإفصاح و إعداد القوائم المالية في مختلف المنشآت، صدر هذا المعيار في أفريل 1974 وأجريت عليه تعديلات كباقي المعايير الصادرة وكان آخر تعديل في سنة 2005[3] ، فقد صمم أصلا لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة أي يهدف إلى بيان الأساس لغرض البيانات المالية المعروضة أي يهدف إلى بيان الأساس للبيانات المالية ذات الغرض العام وذلك لضمان إمكانية المقارنة مع البيانات المالية الخاصة بالمشروع للفترات السابقة والبيانات المالية للمشاريع الأخرى .

2 محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 20 .

3 - طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر ،2006 ، ص 165.

أولا : أسس إعداد القوائم المالية: نص المعيار المحاسبي الدولي رقم(1) على عدة أسس و اعتبارات عامة يجب الانطلاق منها عند إعداد القوائم المالية، وهي [4] :

1 -العرض العادل وتطبيق معايير المحاسبية :

يجب أن تعرض القوائم المالية بشكل عادل، المركز المالي و الأداء المالي والتدفقات المالية للمنشأة وفي حالات نادرة جدا قد تجد الإدارة أن تطبيق المتطلبات أحد المعايير سوف يكون مضللا، ونجد

أنه من الضروري مخالفة هذا المتطلب حتى نستطيع أن تحقق إفصاحا عادلا وفي هذه الحالة يجب على المنشأة الإفصاح كما يلي:

أ- أن الإدارة قد توصلت إلى أن القوائم المالية تعرض بشكل عادل المركز المالي للمنشأة وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية .

ب- أن الإدارة قد طبقت في كافة النواحي المادية المعايير المحاسبية الدولية فيما عدا أنها خرجت عن معيار معين من أجل تحقيق إفصاح عادل.

ج- تحديد المعيار الذي خالفته المنشأة وطبيعة هذه المخالفة بما في ذلك المعاملة التي يتطلبها ذلك المعيار مع ذكر السبب الذي يجعل هذه المعاملة مضللة .

د- الأثر المالي لهذه المخالفة على صافي ربـــح أو خسارة المنشأة أو على الأصول والخصوم أو حقوق المساهمين والتدفقات النقدية لكل فترة معروضة .

2- السياسات المحـــاسبية:

السياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المنشأة في إعداد وعرض القوائم المالية .

ويجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا على د راية بالسياسات المحاسبية المتبعـــة بواسطة المنشأة حتى يمكن إتخاد قرارات اقتصادية سليمة ، لذلك يجب أن تتضمن القوائم المالية إفصاحا واضحا لكافة السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعدادها .

3- فرض استمرارية المنشأة :

---

4 - من :

- المعيار المحاسبي الدولي الأول، المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية ، منشورات المجمع العربي للمحاسبيين القانونيين 1999، ص73.
- محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص (24 ، 25، 26،27)
- حسين قاضي و مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص(288، 290) .
- عبد الجابر السيد طه، مرجع سابق، ص(288، 289، 290، 291)

إعداد المنشأة على أساس المنشأة مستمرة ما لم تكن هناك نية لدى الادارة إما لتصفية المنشأة أو التوقف في المتاجرة وليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعـــل ذلك عنـــدما تكون الإدارة على علم أثناء تقييمها بحالات عدم التأكد مادية تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا كبيرة في قدرة المنشأة على البقـــاء كمنشأة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن عدم حالات التأكد هذه .

4- المحاسبـــة على أساس الاستحقاق :

يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها [وليس عند استلام أو سداد النقدية و ما في حكمها] ، أي يتم الاعتراف بالإيرادات عند اكتسابها كما يعترف بالمصروفات عند استحقاقها بصرف النظر عن التحصيل أو السداد النقدي ، بحيث تستفيد كل فترة مالية بما يخصها من إيراد وتتحمل بما يخصها من أعباء.

5-مبـــدأ ثبات العـــرض:

عند تغيير أية سياسة محاسبية في السنة المالية يجب الإشارة إلى ذلك في إيضاحات القوائم المالية المتممة للقوائم المالية من ناحية الأسباب وأثر هذا التغير على القوائم المالية .

6-مبـــدأ الحيطـــة والحـــذر : قد يواجه المحاسبون عند اعدد القوائم المالية حالات من عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف، مثل الديون المشكوك فيها ، تقدير العمر الإنتاجي للمعدات والأصول ، عدد المطالبات و الكفالات التي يمكن أن تحـــدث .

يعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها من خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية ، أي تبنى درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد لا ينتج عنها تضخم للأصول والدخل أو تقليل الإلتزامات والمصروفات .

7- القابلية للمقارنـــة : يجب الإفصاح عن المعلومات المقـــارنة فيما يتعلق بالفترة السابقـــة لكافة المعلومات الضرورية في القوائم المالية وفي حالة تغير أرقام المقارنة يجب الإشارة إلى ذلك في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

<u>ثانيا: الاعتبارات العامة والهـــامة لعرض القوائم المالية :</u>

حدد المعيار المحاسبي الدولي الأول بعض الاعتبارات العامة التي تضمن عدالة القوائم المالية يمكن ذكر بعضها:

- تحديد الجهة المسؤولة عن إعداد القوائم المالية، وذلك لأهمية وجود هذه الجهـــة للرجوع إليها عند طلب أي توضيحات إضافة إلى أن وجود هذه الجهة المسؤولة يزيد الثقة في المعلومات المقدمة .

– ضرورة اختيار السياسات المحاسبية التي تعكس نتائج الأعمال بشكل صحيح وتمثل جوهر الأحداث المالية .

– ثبات عرض وتصنيف عناصر القوائم المالية من فترة مالية أخرى، لتوفير إمكانية إجراء مقارنة لنتائج أعمال الشركة خلال فترات زمنية متعاقبة، ولا تخرج الشركة من التصنيف المعهود إذا طلب معيار محاسبي دولي آخر إجراء تغيير.

– تحديد مستوى التجميع أو التفصيل في عرض القوائم المالية وذلك بالاستناد إلى مفهوم الأهمية النسبية للبند [تفصيل للبند مهم وتجميع بنود أقل أهمية مع بنود أخرى] ويعتبر بندا مهما إذا كان حذفه أو عدم الإفصاح عنه سيؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتختلف أهمية البند على حسب طبيعة عمل وحجم نشاط الشركات .

– منـــع إجراء أي مقاصة بين بنود الدخل والمصروفات ما لم يسمح بذلك معيار محاسبي آخر أو كانت بنود الدخل والمصروفات المتعلقة بها لا تتمتع بأهمية نسبية وفق ذكره سابقـــا .

إن إجراء مقاصه على أسس غير موضوعية قد يؤثر أو يغير في عملية اتخاذ القرار بإخفائه لمعلومات مهمة بإظهار الصافي فقط .

– ضرورة تقديم القوائم لفترة سابقة مع القوائم المالية الحالية لإظهار تطور الشركة وإجراء المقارنة .

مما سبق نـــلاحظ أ ن المعايير الدولية ساهمت في تطوير محتوى القوائم المالية، وقد ركزت على خصائص جودة المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية مع مراعاة الاعتبارات العامـــة عند التقديم.

2- القوائم المالية الأساسية حسب معايير المحاسبة الدولية:

كان هدف واهتمام مستخدمي القوائم المالية مركزا على الدخل وعلى ربحية السهم الواحد كأساس لاتخاذ القرار، لكن في الآونة الأخيرة بدأ الاهتمام يتوجه إلى سيولة وقدرة المنشأة على توليد النقدية، فتحول بذلك الاهتمام من الاهتمام بقائمة الدخل إلى الاهتمام بقوائم مالية أخرى مثل قائمة المركز المالي والتدفقات النقدية [5].كانت غايات البيانات تقتصر على تزويد معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية حول الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغييرات في الوضع المالي، وكذلك لإظهار نتائج إدارة الشركة ومساءلتها عن الموارد المالية الموكولة إليها[6]، ويجري العمل على تغيير هذه الأهداف لتشمل تقييم المبالغ والأوقات وعدم التيقن للتدفقات النقدية المستقبلية من اجل الوقوف على قدرة الشركة على توليد صافي تدفقات نقدية تحقق عوائد للمستثمرين والدائنين، وتشمل أيضا تقديم معلومات حول الموارد الاقتصادية والالتزامات المقابلة لهذه الموارد،

5 طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 71.

1- نعيم سابا خوري، تحرير خدمات المحاسبة والتدقيق، مرجع سابق، ص 4.

والمعلومات التي لها تأثير على العمليات والأحداث، والظروف التي أدت إلى تغيير الموارد والالتزامات، بالإضافة إلى تقديم معلومات مفيدة حول الاستثمار والعمليات الأخرى.

ولقد تعارضت الآراء حول أي من القوائم المالية أكثر أهمية، فمن المحاسبين ما يرى أن قائمة الدخل أكثر أهمية لأنها تظهر الأرباح الحالية مما يسهل التنبــؤ بالأرباح المستقبلية، فالأرقام الفعلية تعتبر الأساس للتنبؤ بالمستقبل، كما تساعد قائمة الدخل على إمكانية تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة .

ويرى البعض الآخر أن قائمة المركز المالي هي الأهم، لأنها تعكس حقيقة مركز المنشأة المالي، كما أنها تمثل الموارد المتاحة لسداد الالتزامات اتجاه الدائنين، وهناك من يرى أن قائمة التدفقات النقدية هي الأكثر أهمية حيث يستطيع مستخدموا البيانات المالية تقييم مدى قدرة المنشأة على إجراء توزيعات للأرباح ومقابلة متطلبات التوسع و الإستثمار .

وتبقى القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال القوائم المالية يمكن لكل الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة، وما حققته من نتائج، وتلتزم المنشآت

على اختلافها بإعداد أربعة قوائم أساسية هــي:

- قائمة المركز المالي – قائمة الــدخل – قائمة حقوق الملكية – قائمة التدفقات النقدية .

وترفق القوائم السابقة بهدف زيادة منفعتها بعدد من الإيضاحات أو الكشوفات التفصيلية، إضافة إلى تقرير المراجع الخارجي عن مدى صدق تمثيل تلك القوائم لنتائج الأعمال والمركز المالي في لحظة معينة [7] .

كانت البيانات المالية تتألف من الميزانية العامة وبيان الدخل وبيان التغيير في الوضع المالي وأي ملاحظات ومعلومات إيضاحية أخرى يتم تحديدها كجزء مكمل للبيانات المالية. وبعد ذلك جرى تطوير عناصر البيانات المالية وأهدافها تبعا لتطوير مفهوم البيانات المالية للأغراض العامة، وهي البيانات المالية التي يتم إعدادها وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعميمها لتلبي حاجات المعلومات العامة لفئات عديدة من المستخدمين.

ثانيا : قائمة التدفقات النقدية ومبرراتها

تم طرح فكرة قوائم التدفقات النقدية في الأدبيات السابقة إذ توصل النقاش إلى صياغة المعيار الأمريكي **(SFAS 95)** عام 1987 باعتباره أحد التصريحات المبكرة التي تطالب بنشر قائمة التدفقات النقدية في التقارير السنوية للشركات لاسيما بعد الأزمة التي حلت بالبورصة الأمريكية عام

7- محمد سمير الصبان، أصول القياس و الاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، بيروت، 1991، ص .45

1987 والتي أدت إلى انهيار أسواق النقد و أسواق العقود المستقبلية، ونظرا لأن الهدف الرئيسي من إعداد التقرير السنوي تقديم معلومات مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة، فإنه من المتوقع أن يتم تطوير معايير الإفصاح عن التدفقات النقدية استجابة لحاجات المستخدمين من مصادر المعلومات [8].

لقد ظلت قائمة الدخل لفترة طويلة الأساس الذي تعتمد عليه الجهات المختلفة في التنبؤ واتخاذ القرارات وذلك باعتبار أن الأرباح هي المحصلة النهائية لجميع أعمال المشروع ونتائج الوظائف المختلفة التي يقوم بها، وكذلك فإن الأرباح تعبر عن القدرة الكسبية للمنشأة. إلا أن تلك الأرباح قد تفقد أهميتها لأنه من السهل تغيير الأرباح المحاسبية للمنشأة من خلال اختيار سياسات وطرق محاسبية مختلفة ومقبولة من الناحيتين العلمية والعملية مثل طرق الإهتلاك وتسعير المخزون ... الخ .

وقد تبين من خلال العديد من الدراسات التي أجريت أن هناك دوافع مختلفة وراء استخدام الشركة لطرق وسياسات محاسبية تؤدي إلى زيادة صافي الربح بغرض التأثير على أرباح وأسعار الأسهم وزيادة حوافز الإدارة أو تحسين نسبة السيولة أو الربحية لإمكان لأغراض مختلفة، كما قد تختار المنشأة الطرق المحاسبية المخفضة لصافي الربح مثلا لتخفيض الضرائب التي تسددها وتجنب للتكاليف مفروضة عليها .ويعني ذلك أن الدخل الصافي أو الخسارة بما في ذلك الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الجوهرية، وسوف يضاف للبنود الأخرى الدخل والمصروفات والمكسب والخسارة المرحلة مباشرة لحقوق الملكية ، مع عرض مجموع هذه البنود كمبلغ نهائي في قائمة المكاسب والخسائر المعترف بها، في حالة استخدام الأسلوب الثاني يتم تقديم التغيرات الحاصلة في حسابات رأس المال الأخرى والناتجة عن التعاملات مع الملاك وكذا التغيرات الحاصلة في الأرباح المحتجزة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

لم تقدم قائمتي المركز المالي والدخل كل الاستفسارات والأجوبة لمستخدمي القوائم المالية مثلا: كاستفسار كيف يمكن لشركة أن تدفع عوائد أسهم عندما تكون نتائج أعمالها خاسرة خلال سنة ؟ ما هي كمية النقود التي حصلتها المؤسسة من أنشطتها ؟ كيف تصرفت المؤسسة بالنقدية المتاحة في أنشطتها؟ .... الخ من الأسئلة التي لم نجد لها إجابة في قائمة المركز المالي بشكل مباشر فأجابت عليها قائمة التدفقات النقدية التي تركز على أمرين، الأول يتضمن التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، والأمر الثاني يركز على تبويب التدفقات النقدية حيث

---

1 نبيل الحلبي ، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية، دراسة تطبيقية- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد - 22 العدد الأول، 2006، ص (215 .216).

تبوب قائمة التدفقات النقدية المتحصلات والمدفوعات النقدية على أساس الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بالمنشاة[9].

يحتاج مستخدمو المعلومات المحاسبية إلى معلومات التدفقات النقدية بسبب القيود المفروضة على محاسبة الاستحقاق .وقد بينت الدراسات السابقة أن القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية تستند إلى معلومات محاسبية تاريخية لا تعكس مفهوم المحافظة على رأس المال والدخل،كما لم يتم تعريف أو تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية بشكل شامل مرونة في تطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي، فقد تعرضت تلك المرونة لانتقادات تتمثل في صعوبة المقارنة بين درجة الربحية والمركز المالي نتيجة الاختلاف في الطرائق والسياسات المحاسبية المتبعة وانعكاس ذلك على إمكانية المقارنة بين الشركات المماثلة أو بين الشركة الواحدة لسنوات، ومن جهة أخرى فإن محاسبة التدفقات النقدية تسهم في توليد معلومات متعددة مفيدة، كونها تتجنب إتباع إجراءات محاسبية مثل :نظام مسك الدفاتر و الإستهلاكات والمخصصات والمستحقات والقيود العكسية. وهناك انتقاد آخر تعرضت له محاسبة الاستحقاق كونها لا تأخذ بالحسبان التغيرات في القوة الشرائية للنقود .وبشكل واضح تفترض بنود التكلفة التاريخية ثبات وحدة القياس النقدية، أي أنها تخفق في عكس آثار السعر والتغيرات في مستويات الأسعار آليًا مع ذلك، وبالمقابل تقوم قوائم التدفقات النقدية بتحديد جميع بيانات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة استنادًا إلى القوة الشرائية الجارية مع بيان التغيرات الحالية في القوة الشرائية للنقود في تلك القائمة، ومن ثم فإن معظم مستخدمي القوائم المالية بحاجة إلى قوائم التدفقات النقدية وإجراء التسويات المناسبة، ويمكن القول إن معلومات التدفقات النقدية مفيدة في مساعدة المستخدمين لتحليل ما وراء الأرقام المعدة استنادًا إلى أساس الاستحقاق المحاسبي.

يجب أن يتم إعداد قائمة التدفق النقدي تماشيا مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 وتعرض كجزء متكامل ضمن القوائم المالية للمنشأة لكل فترة تمثلها تلك القوائم (فقرة 36 من المعيار رقم 1)، الفقرة 102 من المعيار الدولي الأول تشير إلى المعيار الدولي رقم07 فيما يخص التدفقات النقدية ، حيث تشير الفقرتين [6 ،7] [10] إلى تعريف النقدية بأنها تشمل الأموال الجاهزة والودائع تحت الطلب أي النقدية المتاحة و الودائع الجارية ما في حكم النقدية، كما سبق ذكره في المركز المالي هـــي الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة [مثل الأوراق المالية المتعلقة بالديون قصيرة الأجل كأذون الخزانة] أو يطلق عليها النقدية المعادلة أي الممكن تحويلها إلى نقـــدية معلومة وأن مخاطر حدوث تغيرات في قيمتها تكـــون غير هـــامة.

9- نبيل الحلبي ، مرجع سابق، ص 216 .

10 - هيني قان جريوننج، مرجع سابق ،ص 54

حسب [فقرة 10 من المعيار رقم 07] يتم إعداد قائمة التدفقات مصنفة حسب النشاطات الرئيسية الثلاث وهـــي التشغيلية الاستثمارية والتمويلية، مع ترك حرية التصنيف ضمن المجموعات الرئيسية بما ينسجم مع طبيعة الشركة ،،

http://financialconcepts.wordpress.com/2009/04/09/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D9%81%D9%82-/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A

1- تعريف قائمة التدفقات النقدية: CASH FLOW STATEMENTS تعتبر قائمة التدفقات النقدية هي القائمة الثالثة بعد كل من قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وقائمة الدخل (بيان الأرباح والخسائر)، والتي أصبح لزاما على الشركات إعدادها على أنها جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة، وتعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في التعرف على الأوضاع المالية للشركة موضوع التحليل، وتأتي أهمية قائمة التدفقات في أنها تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها الشركة خلال الفترة المالية، مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقا نقديا داخلا للشركة أو خارجا منها، كما أن تقسيم هذه القائمة للتدفقات النقدية ضمن نشاطات لها طبيعة مشتركة يساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف من حيث قدرة الشركة على توليد النقد، وهو العنصر الذي سيستخدم في تسديد الإلتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح سواء في المدى القصير أو المدى الطويل.

حيث أن قائمة مصادر الأموال واستخداماتها بغض النظر عن تسمية أو طريقة إعداد هذه القائمة، فهي تقوم في جوهرها على تحديد التغيرات التي حدثت على الأوضاع المالية للشركة من حيث الزيادة أو النقص في كل بند من بنود الميزانية مع الأخذ بعين الإعتبار صافي ربح أو خسارة الفترة والمصروفات غير النقدية كالإستهلاكات، بينما قائمة الدخل : تقيس القدرة الكسبية للمنشأة عن فترة محددة حيث يتم مقابلة إيرادات المنشأة عن فترة معينة بالمصروفات المرتبطة بتحقيق هذه الأيرادات خلال نفس الفترة ويتم إعدادها وفقاً لأساس الإستحقاق.

أما قائمة التدفقات النقدية فهي تبين مقبوضات ومدفوعات المنشأة خلال نفس الفترة التي تعد عنها قائمة الدخل ويتم إعدادها وفقاً للأساس النقدي ،أي قائمة التدفقات النقدية تذهب إلى أبعد من ذلك في أنها تحدد النتائج النقدية لكل نشاط مارسته الشركة خلال الفترة التي يجري تحليلها، مع تحديد صافي أثر هذه النتائج على الأنشطة ذات الطبيعة المتشابهة أو المشتركة.

،،

2- إعداد قائمة التدفق النقدي: يتطلب إعداد هذه القائمة توفر قائمتي المركز مالي لبداية الفترة ونهايتها، والتي تعد عنها قائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى قائمة الدخل لتلك الفترة، وكذلك بعض المعلومات الإضافية التي يمكن الحصول عليها من السجلات والتقارير المالية للشركة. وسبب الحاجة لميزانيتين وقائمة دخل واحدة هو أن الميزانية تمثل صورة للمؤسسة في لحظة معينة، وهذا لا يمكن معد القائمة من التعرف على التغيرات الحاصلة في بنود الميزانية إلا إذا توفرت له ميزانية لبداية الفترة وميزانية أخرى لنهايتها؛ أما سبب الاكتفاء بقائمة دخل واحدة فيعود لكون قائمة الدخل تعد على أساس تراكمي وتمثل سجلا للفترة التي تشملها. ويتم إعداد قائمة التدفق النقدي حسب الخطوات التالية :

1-تحديد صافي التدفقات النقدية لكل نشاط من الأنشطة الثلاثة التي تحتويها القائمة.

2-تحديد صافي التدفق النقدي للفترة بتجميع صافي التدفقات النقدية (سلبا أو إيجابا) للأنشطة الثلاثة التي تحتويها القائمة.

3- تحديد صافي النقد في نهاية الفترة، وذلك في أول الفترة إلى صافي التدفق النقدي للفترة والمستخرج في البند السابق.

4-التأكد من أن صافي النقد المستخرج في البند السابق يساوي صافي النقد الظاهر في الميزانية في نهاية الفترة.

<u>أي</u> يتم إعداد هذه القائمة حسب الخطوات التالية :

1- تحديد صافي التدفقات النقدية لكل نشاط من الأنشطة الثلاثة التي تحتويها القائمة.

2- تحديد صافي التدفق النقدي للفترة بتجميع صافي التدفقات النقدية (سلبا أو إيجابا) للأنشطة الثلاثة التي تحتويها القائمة.

3- تحديد صافي النقد في نهاية الفترة، وذلك في أول الفترة إلى صافي التدفق النقدي للفترة والمستخرج في البند السابق.

4- التأكد من أن صافي النقد المستخرج في البند السابق يساوي صافي النقد الظاهر في الميزانية في نهاية الفترة.

http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=1621

،،

2-1 – **طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية:** يتم التقرير عن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل باستخدام طريقتين :

- **الطريقة المباشرة :** يتم التقرير عن الفئات الرئيسية للتدفقات النقدية سواء المتحصلات أو المدفوعات أي الوصول إلى المبالغ النقـدية والمدفـوعة أو المقبوضة من الأنشطة التشغيلية مثـل النقدية المحصلة من الزبائن، المدفوعات النقـدية للموردين، بمعنى آخر فان الطريقة المباشرة تقوم بطرح المدفوعات النقدية التشغيلية من المتحصلات النقدية التشغيلية وينتج عن الطريقة المباشرة تصوير قائمة مختصرة بالمتحصلات والمدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية، حيث أن صافي النقدية المقدمة من الأنشطة التشغيلية هي المعادل لصافي الدخل على الأساس النقدي، في حين أن صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية هي المعادل لصافي الخسارة على الأساس النقدي.
- **الطريقة غير المباشرة :** يطلق أيضا عليها طريقة التسوية ويتم فيها تعديل صافي الربح أو الخسارة عن الفترة لآثار العمليات غير النقدية مثلا الإهتلاك ، وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة من مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل وكـذا التدفقات النقـدية المتعلقة بأنشطة الاستثمار أو التمويل، أي تبدأ بصافي الدخل وتقوم بتحويله إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، بمعنى آخر، فان الطريقة غير المباشرة تقوم بتعديل صافي الدخل بالبنود المؤثرة على صافي الدخل المقرر عنه دون أن تؤثر على النقدية، ويعني هذا أن الأعباء غير النقدية في قائمة الدخل ترد إلى صافي الدخل، كما يتم طرح البنود غير النقدية التي سبق إضافتها لصافي الدخل للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية .

يتـم التقرير عن التدفقات النقدية من أنشطـة الاستثمار بعرض الفئات الرئيسية لإجمالي النقدية المحصلة وإجمالي النقـدية المدفوعة يتم التقرير عنهـا بشكل منفصل .

يتم بتبويب إجمالي التدفقات النقدية الناتجة عن الإستحواذات أو التصرفات في المنشآت الفرعية أو وحدات الأعمال الأخرى من أنشطة الاستثمار.

والشكل الآتي يلخص لنا الطريقتين:

الشكل 19 : **الطريقة المباشرة والغير المباشرة :**

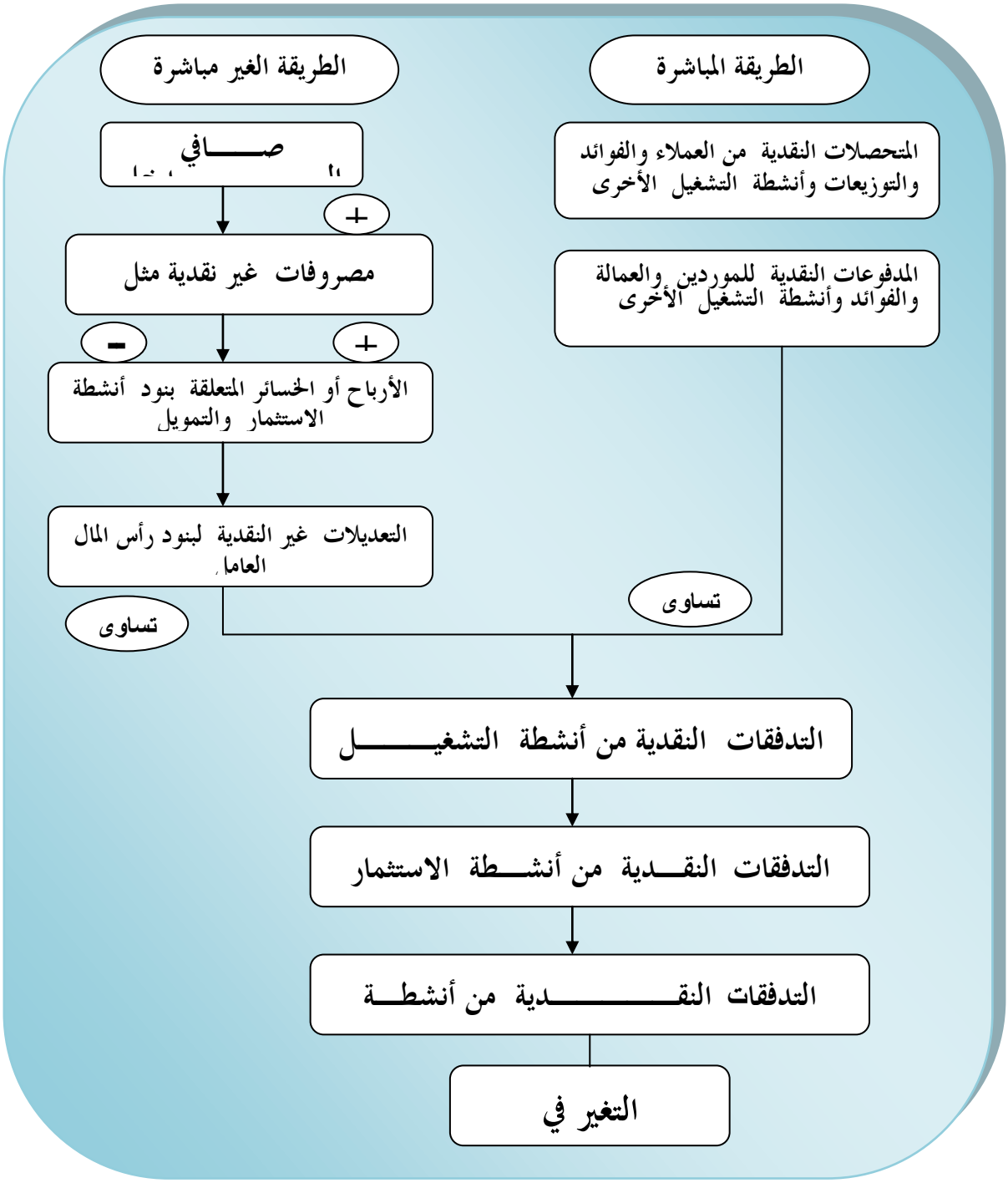

المصدر: طارق عبد العال حماد ، دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر ، 2006، ص 272.

يشجع المعيار المحاسبي الدولي السابع على استخدام الطريقـــة المباشرة في عرض صافي التدفقات النقدية في الأنشطة التشغيلية على اعتبار أنها أكثر ملائمة لحاجات مستخدمي المعلومات من خلا ل مساعدتهم على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية نتيجة لعرض مصادر التدفقات النـــقدية بشكل مفصل وأكثر وضوح من الطريقة غير مباشرة[11] .

من حـــيث تقويم أي من الطريقتين المباشرة أو غير المباشرة أفضل نجد أن الطريقة المباشرة تلقى تشجيعا وتأييدا من قبل مجلس معايير المحاسبة الأمريكي، وذلك نظرا لاعتبارات عديدة مثل سهولة فهمها واستيعابها من قبل مستخـــدمي القوائم المالية، وكذلك وضوح مصادر التدفقات النقدية لكل من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بشكل ثابت من فترة لأخرى، غير أن بعض المستخدمين خاصـــة المحللين الماليين يهتمون في المقام الأول بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية عن طريق تقدير الدخل المستقبلي ثم تعديله بالإضافة أو الخصم لبنود الإيرادات والنفقات غير النقدية، لذا فهم يفضلون الطريقة غير المباشرة لأنها تتمشى مع نموذج التنبؤ الذي يستخدمونه[12] .

يتركز الاختلاف بين الطريقتين المباشرة وغير المباشرة في أنشطة التشغيل، في الطريقة المباشرة يتم التقرير عن الأقسام الرئيسية للتدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل، بينما تكون نقطة البداية في إعداد قائمة التدفقات بالطريقة غير المباشرة هي صافي الدخل والذي يتم قياسه وفقا لأساس الاستحقاق في المحاسبة.

11- راجع:

- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص 268.
- محمد نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص 56.
- دونالد كيسو وجيري ويجانت، تعريب احمد حامد حجاج ،المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، الطبعة العربية الثانية ، دار المريخ، 2009،ص 248 .

12- وائل بن علي الوابل، المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية، الإدارة العامة المجلد 36، العدد 2 ، أغسطس 1996.

2-2 – طريقة تصنيف قائمة التدفق النقدي :يجب أن تظهر قائمة التدفق النقدي خلال الفترة مصنفة كما يلي[13]:

- **أنشطـــة التشغيل:** وهي تتضمن الآثار النقدية للصفقات التي تدخل في تحديد صافي الدخل:
  - قـــائمة الـــدخل
  - الأصول المتداولة فيما عـــدا النقدية
  - الخصـــوم المتـــداولة

وهي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة، والتي تشمل مايلي :

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9

- صافي الدخل النقدي للفترة. – النقد المحصل من العملاء، أي الناتج عن المبيعات.
- النقد المدفوع للموردين، أي ثمن البضائع. – النقد المدفوع للضرائب.
- النقد المدفوع على المصاريف المختلفة.

- **أنشطـــة الاستثمـــار:** وهي عادة تتضمن الأصول طويلة الأجل، وتشمل
  - منح القروض وتحصيلها
  - اقتناء الاستثمارات والأصول الإنتاجية

وهي التدفقات النقدية التي تشمل بيع وشراء الموجودات الطويلة الأجل، ويتطلب تحديدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومن الأمثلة عليها ما يلي :

– النقد المدفوع لشراء أجهزة ومعدات. – النقد المدفوع لشراء أسهم وسندات طويلة الأجل.

13- كيسو وجيري ويجانت، تعريب احمد حامد حجاج ،المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، دار المريخ، السعودية، الطبعة العربية الثانية ، 2008، ص 1227.

– النقد المدفوع مقابل استثمارات أخرى طويلة الأجل. – المتحصلات النقدية من بيع الموجودات الثابتة أو الاستثمارات.

- **أنشطـــة التمويـــل:** تتضمن بنود الالتزامات وحقوق الملاك، وتشمل الحصول على نقدية من الدائنين وسداد الأموال المقترضة، الحصول على رأس المال من الملاك وتقديم عائد على استثماراتهم أو رد هذه الاستثمارات لهم.
  - الخصوم غير المتداولة أو لـــه [طويلة الأجـــل]
  - حقـــوق الملكيـــة .

التدفقات النقدية المتعلقة بالحصول على الموارد من المالكين أو إعادتها لهم، ذلك فيما يتعلق الحصول على التمويل من المقرضين أو تسديد القروض لهم، ومن الأمثلة عليها ما يلي :

– النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال. – النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل.

– النقد المتحصل من القروض والتسهيلات البنكية – النقد المدفوع على توزيع الارباح.

– النقد المدفوع لتسديد السندات. – النقد المدفوع لتسديد القروض والتسهيلات البنكية.

الشكل الموالي يوضح التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الثلاثة:

الشكل 20 : التدفقات النقدية

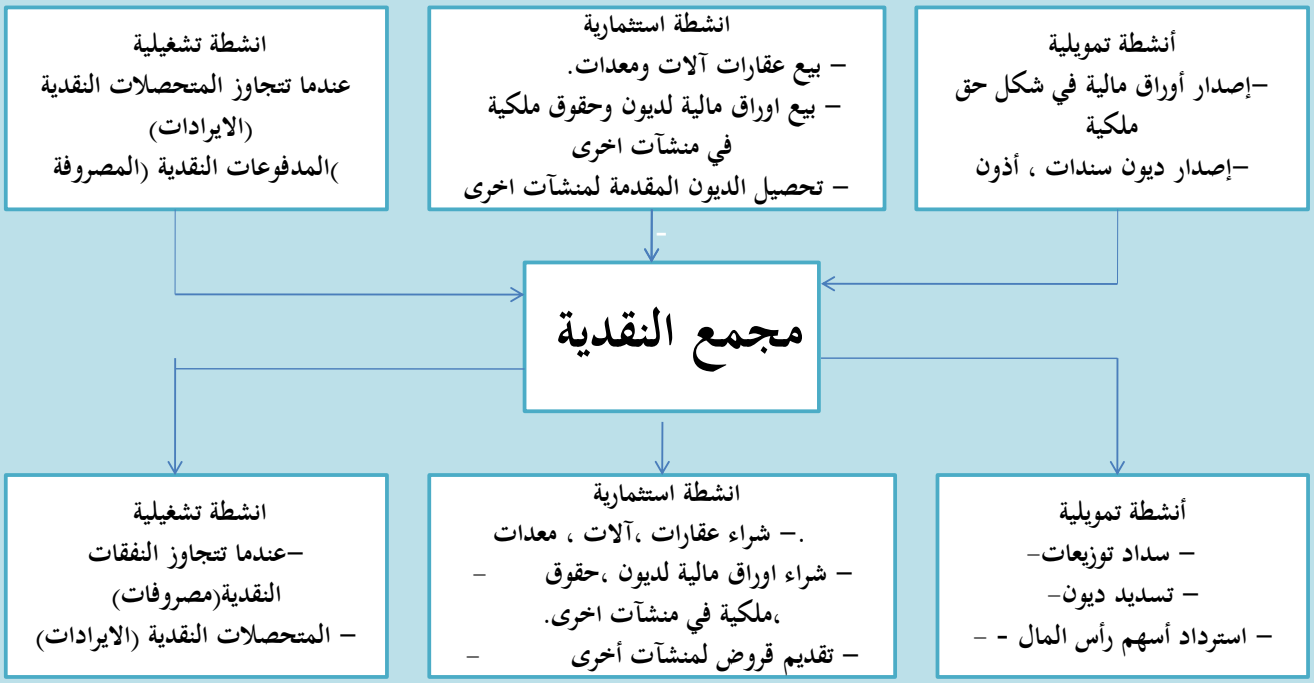

المصدر :دونالد كيسو وجيري ويجانت، تعريب احمد حامد حجاج ،المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، الطبعة العربية الثانية ، دار المريخ ،2009، ص249

يمكـــن تلخيص علاقة الأنشـــطة النقدية في الشكل التـــالي :

الشكل 21 : علاقة الانشطة النقدية:

المصدر طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 2006، ص269.

لذا تعرف التدفقات النقدية بانها قائمة تعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات) ، والمدفوعات النقدية (المدفوعات) وصافى التغير فى النقدية من ثلاثة أنشطة هي أنشطة التشغيل (الجارى) ، وأنشطة الإستثمار ، وأنشطة التمويل لمنشأة إقتصادية خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدى إلى توفيق رصيد

النقدية في أول الفترة وآخر الفترة .

تظهر القائمة حركة التدفقات النقدية فقط ولا تظهر فيها المعاملات التي لا تنتج عنها تدفقات نقدية ويعرف التدفق النقدي كزيادة أو نقص في النقدية أو في البنود شبه النقدية (النقدية وما في حكمها) وهى الإستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى مبالغ نقدية محددة دون إنذار ولا يتجاوز تاريخ إستحقاقها ثلاثة أشهر من وقت الشراء وتخصم منها المبالغ المقدمة من البنوك المستحقة السداد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ السلفة، ونظراً لأن المقبوضات تمثل مبالغ داخلة إلى المنشأة فتعتبر " تدفقات نقدية داخلة " كما يطلق على المدفوعات تعبير " تدفقات نقدية خارجة " لأنها تمثل مبالغ خارجة من المنشأة.

3 - مبررات قائمة التدفقات النقدية :

شهـــدت العقود الأخيرة تزايدا ملموسا في مطالبة مستخدمي القوائم المالية بضرورة إلزام الشركات بإعداد قائمة التدفقات النقدية إلى جانب قائمة نتائج الأعمال إدراكا منهم لأهمية النقدية وما توفره من سيولة ومرونة في اتخاذ القرارات، وأن النقدية وليس صافي الربح هي التي تستخدم في سداد الديون، وإحلال الأصول الثابتة، ودفع توزيعات الأرباح والمصروفات وغيرها، اقتناعا منهم بأن رقم صافي التدفقات الداخلية في العمليات الجارية هو الدليل النهائي على جـــودة الأرباح [14].

هنـــاك الكثير من المبررات للتأكيد على مدى الحاجـــة إلى مقاييس التدفقات النقدية، والتي يمكن تلخيصها في المبررات التالية :

1 - إن التدفقات النقدية أكثر تعبير ودلالة نسبيا عن الأرقام التي يوفرها أساس الاستحقاق، حيث تتميز بالبساطة والموضوعية وسهولة الفهـــم، وفي هذا الصدد أن التركيز على الأرباح كمؤشر للأداء يلغي الرشد الاقتصادي للقرارات الاستثمارية التي تعتمد على التدفقات النقـــدية .

2 - إن الأرباح الناتجة عن تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في ظل وجود المنشآت الضخمة ذات النشاط المتنوع والمتشابك والمنتشر أصبح من الصعب تفسير دلالتها واستخدامها كمؤشر للتدفقات النقدي للمنشأة .

3 - إن هناك شكوك حول قيام إدارات المنشآت من خلال المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بالتحكم في مستوى الأرباح المعلنة في قائمة نتائج الأعمال، وذلك عن طريق تأجيل تحقق النفقات أو تعجيل تحقق الإيرادات.

---

1 -من:

- هيني قان جريوننج، مرجع سابق، ص53.
- الفقرة4 ، المعيار المحاسبي الدولي 07، مرجع سابق.
- كيسو وجيري ويجانت، تعريب احمد حامد حجاج ، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص(1225،1226).

4 – إن قدرة المنشأة على البقاء فترة طويلة لا تتطلب مقدرتها على تحقيق الأرباح فحسب،وإنما يتطلب أيضا أن تكون قادرة على مقابلة تعهـداتها والتزاماتها حالة استحقاقها، وذلك باعتبار التعارض القائم بين السيولة والربحية، فالأنشطة المربحة لا تترتب عليها بالضرورة توليد نقدية في الوقت الذي تحتاج إليها المنشأة والعكس صحيح، فالأنشطة التي يترتب عليها توليد نقدية ليست بالضرورة مربحـة .

5 – يعلن آخرون أن مفهوم رأس المال العامل لا يوفر معلومات مفيدة عن السيولة والمرونة المالية كتلك التي يوفرها الأساس النقدي،حيث إن الإدارة السيئة لحسابات القبض والمخزون تؤدي إلى نقص في السيولة لا تظهره القائمة التي تركز على رأس المال العامل. فقد تقرر الشركة عن مقادير كبيرة لرأس المال الناتج من العمليات، في حين يكون الجزء الأكبر منه مقيدا في حسابات القبض والمخزون بما يؤدي لنقص السيولة والمرونة المالية الذي يفضي في النهاية للإفلاس.

6 – إن قائمة التدفقات النقدية مفيدة للإدارة والدائنين بديون قصيرة الأجل في الحكم على مقدرة المنشاة على الوفاء بالاحتياجات النقدية الجارية. فكما أشار احد مسئولي البنوك، فان الأصول تقدم شعورا بالاطمئنان ولكنها لا تولد نقدية[15].

ربما هناك حاجة إلى قوائم التدفقات النقدية بسبب التغيرات الطارئة في البيئة المحيطة لإعداد التقارير المحاسبية والمالية، وقد تفرض الظروف المحيطة بالشركة ضرورة الأخذ بالحسبان معلومات التدفقات النقدية .وقد أكد حنان وكحالة 10 ،أن التدفقات النقدية تصبح أكثر أهمية في فترات الانكماش والركود الاقتصادي، إذ يتصرف المستثمرون بشكل يؤيد حدوث انخفاض في رأس المال العامل غير النقدي، مع زيادة مقابلة في النقدية .وهذا مؤشر على أن التدفقات النقدية تقدم معلومات مفيدة لا تكون متاحة في محاسبة الاستحقاق، لظرفية الخاصة في بلد ما تتطلب تبسيط مضمون قائمة التدفقات النقدية بما يتلاءم وطبيعة أعمال تلك الشركات، وبشكل خاص بيان الملاحظات الإدارية عن العوامل التي تجعل متخذي القرارات في الشركات الخاصة السورية أكثر من لا نحو القوائم المالية التقليدية منها إلى معلومات التدفقات النقدية.

هنالك أربعة أسباب تبرر دور معلومات التدفقات النقدية في تطوير الأداء واتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض وهي:[16]

1–حاجة مستخدمي المعلومات المحاسبية المنشورة إلى قوائم التدفقات النقدية بسبب المسلمات علم محاسبة الاستحقاق .

2–تفضيل قوائم التدفقات النقدية على قوائم الموارد والاستخدامات المالية.

15 – نبيل الحلبي، مرجع سابق، ص 218.

16 – نفس المرجع، ص220.

3-فائدة قوائم التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار و الاقتراض.

4-الحاجة إلى قوائم التدفقات النقدية بسبب التغيرات الطارئة، كالتلاعبات المحاسبية غير المقبولة مثل رسملة نفقات جارية بهدف تضخيم الربح السنوي، والعوامل الظرفية، مثل الضرائب ومعدلات الفائدة، ضمن البيئة المحيطة لإعداد التقارير السنوية) المحاسبية والمالية.ضرورة تطوير دور معلومات التدفقات النقدية باعتبارها إحدى وسائل كشف التلاعبات المحاسبية غير المقبولة.

إضافة إلى ذلك، وبسبب الاتجاه نحو إنشاء مصارف خاصة، لابد من الاتجاه نحو الاهتمام بدور معلومات التدفقات النقدية في تطوير الأداء .والاستنتاج هنا هو أن قوائم الدخل والميزانيات العمومية ومعلومات التدفقات النقدية لا تعد وسائل متنافسة في الإفصاح المحاسبي، بل إنها متممة لبعضها بعضًا بحيث تسهم معلومات التدفقات النقدية بالتنبؤ بقدرة الشركة على توليد النقدية في الأوقات المناسبة لظروف الشركات الخاصة .وبذلك لاحظ المشاركون في البحث أن معلومات التدفقات النقدية تعد ضرورية إلا أنها غير كافية وهذا يؤكد الحاجة إلى تركيز مناهج تعليم المحاسبة على معلومات التدفقات النقدية وّتبني إلزامية إعداد قوائم التدفقات النقدية في كل من شركات القطاعين.

- 4- **طـــريقة إعداد التدفق النقـــدي :** يتكون من الخـــطوات المتسلسلـــة التاليـــة :

الخطوة الأولـــى: اعتماد وتثبيت صافي الربح بعد الضريبة الواردة في حساب الأرباح والخسائر في أعلى قائمة التدفق النقدي.

الخطوة الثانيـــــــــــــــــــــــــة: إضافة كل النفقات غير النقدية [الواردة في حساب الأرباح والخسائر] إلى مبلغ صافي الربح، على اعتبار أنه كان يجب استبعادها من هذا الحساب وفق الأساس النقدي وأبرز هذه النفقات ما يلي:

- الاهتلاكات للأصول الثابتة والمعنوية.
- إطفاء خصم إصدارات السندات .
- خسائر الاستثمارات في الشركات التابعة وفق طريقة حق الملكية .
- خسائر بيع الأصول الثابتـــة .
- ديون معدومـــة.

الخطـــوة الثالثـــــــة: إضافة النقص في قيم الموجودات المتداولة له **[عدا النقدية]** والزيادة في قيم المطالب المتداولة بين أول المدة وآخر المـــدة.

الخطـــوة الرابعـــة: خصم البنود التالية من صافي الربح:

- أرباح بيع الأصـــول الثابتة
- إطفاء عـــلاوة إصدار السندات
- أرباح الاستثمارات في الشركات التابعة وفق طريقة حق الملكية.

الخطــوة الخامســة : خصم الزيادة في قيم الموجودات المتداولة ، والنقصان في قيم المطالب المتداولة بين أول المدة وآخر المدة ، النتيجة حتى نهاية الخــطوة الخامسة تمثل التغير النقــدي بفعل الأنشطة التشغيلية الجارية .

الخطــوة السادسة : حساب التغيرات النقــدية بفعــل الأنشطــة الاستثمارية والتمويلية يضاف إلى النتيجــة السابقة :

- مبيعات الموجودات الثابتة نقدا بالإجمالي **(أي مع الربح).**
- إصدار رأسهم وسندات جديدة وقبض قيمتها نقــدا .
- الحصول على قروض جديدة نقــدا .
- استرداد جزء من الإقراض نقــدا .

ويخدم البنــود التاليــة :

- شراء موجودات ثابتة نقــدا
- دفع خــدمات الدين موزعــة
- أرباح موزعــة تقــدا
- إقراض نقدي جديد

نتيجــة الخطوة السادسة بمفردها تمثل التغيرات النقدية في الأنشطة الاستثمارية والتمويلية والنتيجة النهائية من الخــطوة الأولى حتى الخطوة السادسة تمثــل إجمالي التغيرات النقدية في الشركة خلال الدورة المالية السابقــة .

الخطــوة السابعــة : تضاف إجمالي التغيرات النقديــة إلى رصيد النقدية في أول المجة المدة فنحصل على مبالغ النقدية في نهاية المــدة وهو يعادل رصيد النقدية الظاهر في الميزانية .

5- أهداف قائمة التدفقات النقدية :

1-توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية عن فترة محدودة.

2-توفير معلومات وفقاً للأساس النقدي عن الأنشطة الثلاثة (التشغيل ، الإستثمار ، التمويل).

3-مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم فى-:

أ- تقييم مقدرة المنشأة الإقتصادية على توليد تدفقات نقدية موجبة فى المستقبل.

ب- تقييم مقدرة المنشأة الإقتصادية على الوفاء بإلتزاماتها ومقدرتها على توزيع أرباح ومدى حاجتها إلى تمويل خارجي.

ج-تقييم السيولة أي طول الفترة التي يستغرقها تحويل الأصول إلى نقدية وطول الفترة اللازمة لتوفير النقدية اللازمة لسداد الخصوم .د- اليسر المالي وهو يقيس مدى قدرة المنشأة على سداد ديونها ومقابلة

مدفوعاتها عند الإستحقاق.

هـــ- تساعد المعلومات التي توفرها قائمة التدفق النقدي في تفسير بعض التساؤلات المطروحة من قبل المستثمرين مثل:

- كيف يمكن للمنشأة أن تفسر نتيجتها عن خسائر على الرغم من وجود تدفقات نقدية موجبة إذ يكون مرجع هذه التدفقات قيام المنشأة ببيع أصولها الثابتة أو الحصول على قروض من البنوك

-كيف يمكن للمنشأة تحقيق أرباح على الرغم من وجود تدفقات نقدية سالبة والتزامات نقدية لم تسدد بعد.

لذا تعتبر قائمة التدفقات النقدية مفيدة جداً للغاية فى تقييم مدى اليسر المالى والسيولة المالية فى الشركة ومعرفة مدى مرونتها المالية . حيث أنها تتصف بمجموعة من الخصائص تميزها عن القوائم المالية الأخرى وتجعلها أكثر شمولاً حيث يعتبر صافى التدفق النقدي مؤشر جيد على صدق ربحية المنشأة هذا بخلاف أنها تعتبر مكملة لقائمة المركز المالي في الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاك المشروع.

أي تعتبر قائمة التدفقات النقدية مفيدة خارجياً للمستثمرين والدائنين فى تقييم مقدرة المنشأة على إدارة النقدية وتحقيق تدفقات نقدية موجبة فى المستقبل وسداد ديونها وتوزيع الأرباح وسداد الفوائد ، وتقدير مدى حاجة المنشأة لتمويل إضافى كما أن القائمة تبين الأثر النقدى وغير النقدى لأنشطة الإستثمار والتمويل خلال الفترة المحاسبية، كما تعتبر قائمة التدفقات النقدية مفيدة داخلياً للإدارة حيث تستخدمها لتقييم السيولة وتقرير سياسة توزيع الأرباح ، وتقييم أثار القرارات الرئيسية ما إذا كانت المنشأة فى حاجة الى تمويل قصير الأجل لسداد الخصوم المتداولة ولزيادة أو تخفيض توزيعات الأرباح وتساعدها فى التخطيط لإحتياجات الإستثمار والتمويل..

أن قائمة التدفقات النقدية لها أهمية خاصة حيث أنها مفيدة جداً للغاية فى تقييم مدى اليسر المالى والسيولة المالية فى المنشأة ومعرفة مدى مرونتها المالية حيث أنها تتصف بمجموعة من الخصائص تميزها عن القوائم المالية الأخرى وتجعلها أكثر شمولاً حيث أنها مؤشر جيد على صدق ربحية المنشأة

ب. مكملة لقائمة المركز المالى فى الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاك المشروع.

ج. توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية عن فترة محدودة.

د. توفير معلومات وفقاً للأساس النقدى عن الأنشطة الثلاث (التشغيل ، الإستثمار ، التمويل. (

هـــ. تقييم مقدرة المنشأة الإقتصادية على توليد تدفقات نقدية موجبة فى المستقبل.

و. تقييم مقدرة المنشأة الإقتصادية على الوفاء بإلتزاماتها ومقدرتها على توزيع أرباح ومدى حاجتها

لتمويل خارجي.

ز. تساعد فى تفسير بعض التساؤلات المطروحة من قبل المستثمرين والدائنين.

أصبحت قائمة التدفقات النقدية في القوائم المالية الأساسية وخاصة في الدول التي لها أسواق مالية نشطة لأنها تحـــقق الأهـــداف التالية[17] :

- ✓ التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية .
- ✓ تقييم قرارات الإدارة :تقدم معلومات عن الاستثمارات في الشركة وهو ما يوفر معلومات للمستثمرين والدائنين عن التدفقات النقدية من أجل تقييم قرارات الإدارة .
- ✓ تحديد مدى قدرة المنشأة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين للدائنين، ويهتم المساهمون في الحصول على توزيعات الأرباح على إستثماراتهم كما يهتم الدائنون في الحصول على الفوائد وأصل الدين في المواعيد المحددة لذلك ،وتقديم قائمة التدفقات النقدية المساعدة للمستثمرين والدائنين في التنبؤ بمدى قدرة المنشأة على تنفيذ هذه الالتزامات
- ✓ تبيين قائمة التدفقات النقدية والعلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحـــة لدى المنشأة ، حيث تعكس قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين الدخل على أساس الاستحقاق والدخل النقدي .

إن التقرير عن صافي الزيادة أو النقص في النقدية يعتبر مفيدا لان المستثمرين والدائنين وغيرهم من الأطراف المهمة يرغبون في معرفة ما يتعرض له أكثر المصادر سيولة بالمنشاة، وهو النقدية.حيث تكتسب قائمة التدفقات النقدية أهميتها من إجابتها عن بعض تساؤلات بسيطة ولكنها هامة عن المنشاة وهي :

- من أين جاءت النقدية خلال الفترة؟
- فيم استخدمت النقدية خلال الفترة؟
- ما هو التغير في رصيد النقدية خلال الفترة؟

يمكن استخدام قوائم التدفقات النقدية في تقدير نسب السيولة والملاءة والمرونة المالية إذ تحول مثل.هذه المعلومات إلى افتراضات تبين هل سيتم دعم مديونية الشركة الاعتقاد المتزايد بأن غطاء التدفق النقدي التشغيلي، بد لا من قيمة صافي الأصول، هو العنصر الحاسم في تحليل المديونية مما

17- من:

- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية وأسس الإعداد والعرض والتحليل، جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص247 .

[17] http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=1621

أسهم في دفع النقاش الدائر عن الحاجة إلى معلومات التدفقات النقدية، إضافة إلى ذلك، فإن الدراسات التطبيقية السابقة تدعم دور التدفقات النقدية في فحص درجة احتمال حدوث الإفلاس، فقد بينت أن الهدف الأساسي من التقرير عن المعلومات المحاسبية هو مساعدة المستثمرين في توقع التدفق النقدي المستقبلي من استثماراتهم، أي التدفقات المتعلقة ولا بد من تحليل التدفقات النقدية من (الأنشطة التشغيلية) للإشارة إلى مدى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية موجبة من أنشطتها التشغيلية .

كما تسلط قائمة التدفقات النقدية الضوء على العلاقة بين (الربح المحاسبي والتدفق النقدي) ، إذ يعد التدفق النقدي التشغيلي للوحدة ، المؤشر الأول لأدائها المالي، لأنه يعبر عن مصادر تمويل النفقات الرأسمالية والمدفوعات من الضرائب والتسويات اللازمة للتوصل إلى مبالغ النقدية في فترة زمنية محددة .كما يمكن استخدام معلومات التدفقات النقدية باعتبارها إحدى وسائل تقييم الأنشطة الاستثمارية واتخاذ قرارات الاستثمار .وعلى اعتبار أن اهتمام أصحاب الشركة ينصب على توزيعات الأرباح، فإن معلومات التدفقات النقدية تعد مؤشرًا أفضل من الأرباح المحاسبية عند أخذ مسألة التوزيعات المستقبلية بالحسبان، بحيث تكون النقدية متاحة قبل أن يتم دفع توزيعات الأرباح وتخطيط الإقتراض وما ينجم عن ذلك من أعباء مالية قد تهدد قدرة الشركة على الدفع وتؤثر في ملاءتها المالية .كما أنها مؤشر مهم ضد مخاطر الخسائر المستقبلية وأداة لإدارة خطر العملة وفي ظل إدارة مالية غير عملية فإن من الصعب مواجهة المخاطر.

تعد عملية ترشيد وتحسين القرارات التي يتخذها المستثمرون والمديرين والمقرضون في صلب اهتمام نظام المعلومات المحاسبي المعاصر، وقائمة التدفقات النقدية واحدة من أهم مخرجاته المطلوبة لإستيفاء حاجة أصحاب المصلحة من الاطراف الخارجية لقيام المشروع ,وتقديم المعلومات المالية اللازمة لترشيد قرارات المستخدمين إضافة لقائمة الدخل وقائمة المركز المالى، إلى جانب ما تقوم به قائمة التدفقات النقدية من إلقاء الضوء على الأنشطة الرئيسية التى تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على التدفقات النقدية ومن ثم تؤثر على الرصيد النقدى العام للمشروع.

كما تعد قائمة التدفقات النقدية ذات أهمية خاصة لدى جميع المدراء وذلك لأنه بدون أرصدة نقدية كافية وفى الوقت المطلوب فيه يمكن أن يضيع على المشروع فرصا ذهبية أو حتى من الممكن أن يعرضه للإفلاس, بذلك يتضح أنها أداه تحليلية تساعد إدارة المشروع وأصحاب المصلحة الخارجية على الاستمرار كوحدة إقتصادية ذات جدوى.